**ثالثا. المداخل النظرية المركزة على مصادر التحول الديمقراطي.**

**1. المدخــــــل الانتقـــالـــــــي.**

يمثل هذا المدخل الباحث السياسي "دانكوارت روستوDankwart Rustow" الذي كتب في مقالته بعنوان: "Transition to Democracy" سنة 1970، فقد سعى الى معرفة كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول.

يرى روستو أن العمل على كيفية تحقيق الديمقراطية يتطلب مدخلا تطوريا تاريخيا يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة لأن ذلك يوفر مجالا للتحليل أفضل من مجرد البحث عن المتطلبات الوظيفية للديمقراطية.

استند روستو في دراسته الى بعض النماذج الديمقراطية في تبرير المدخل الانتقالي، على تحليل تاريخي مقارن، فدرس المسار التاريخي لكل من تركيا والسويد وحدد أربعة مراحل أساسية تتبعها كل البلدان لتحقيق الدمقرطة وهي:-

1.**مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية**: يرى **روستو** أن تحقيق الوحدة الوطنية لا يعني توافر الإجماع، إنما حيث يتم البدء بتشكيل هوية وطنية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين.

2. **مرحلة الصراع السياسي غير الحاسم / المرحلة الإعدادية**: حيث يمر المجتمع القومي بمرحلة إعدادية، وتشهد هذه المرحلة صراعا حادا بين جماعات متنازعة بسبب تزايد أهمية نخبة صناعية جديدة تطالب بموقع مؤثر في المجتمع السياسي في مواجهة النخب التقليدية المسيطرة التي تحاول الحفاظ على الوضع القائم، فتكون الديمقراطية بذلك أحد النواتج الرئيسية لهذا الصراع، وبالتالي فهي ليست نتاجا لتطور سلمي.

3- **مرحلة القرار / المرحلة الانتقالية والتحول المبدئي**: وتبدأ هنا عملية الانتقال والتحول المبدئي، وهي لحظة تاريخية حاسمة تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في القرار السياسي.

4. **مرحلة التعود**: وفي هذه المرحلة تتعود الأطراف المختلفة على قواعد اللعبة الديمقراطية، ويرى **روستو** أن قرار التوصل إلى اتفاق حول تبني قواعد ديمقراطية قد لا يكون ناتجا عن قناعة، ولكن مع مرور الوقت تتعود الأطراف على هذه القواعد وتتكيف معها.

وقد قام العديد من المهتمين بتفسير عمليات الدمقرطة بتطوير المدخل الانتقالي **لروستو**، ومن أهم المحاولات دراسة **جويلرمو أودينيل**(G.O'Donnell) وزملائه عام 1986 في دراسة تحت عنوان: "Transition from Authoritarian Rule" ودراسة **لجان لينز (**Juan Linz) تحت عنوان: "Between States: Interim Governments and Democratic Consolidation"  
ويميز جميع هؤلاء الباحثين بشكل واضح مثلما فعل **روستو** بين مرحلة الانتقال والتحول المبدئي من الحكم التسلطي وبين مرحلة ترسيخ الديمقراطية الليبرالية، ويرجع ذلك إلى أن عمليات الانتقال المبدئية قد تنجح أحيانا وتترسخ لكنها قد تفشل وتتعثر في أحيان أخرى. وخلاصة هذا المدخل هو أنه يرى أن مصدر عملية التحول الديمقراطي هو مبادرات وأفعال النخب الموجودة.

**2. المدخــــــــل الــبنيــــــوي.**

يقوم هذا المدخل على افتراض رئيسي وهو أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية يتشكل ويتأثر بنمط التنمية الرأسمالية، وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب. ويرى هذا المدخل أن النخب السياسية تقوم بمبادرات وخيارات معينة، إلا أن هذه الخيارات لا يمكن تفسيرها إلا عبر الإشارة إلى القيود المحيطة بها.

يستند الافتراض الأساسي للمدخل البنيوي على أن التفاعلات المتغيرة تدريجيا لبنى السلطة والقوة – اقتصادية اجتماعية سياسية – تضع قيودا وتوفر فرصا تدفع النخب السياسية وغيرهم، في بعض الحالات وفي مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية الليبرالية، بينما في الحالات الأخرى قد تقود تفاعلات بنى السلطة والقوة إلى مسارات سياسية أخرى، وبما أن بنى السلطة تتغير تدريجيا عبر فترات تاريخية طويلة، فإن تفسيرات المدخل البنيوي لعملية التحول الديمقراطي طويلة الأمد.

وتتمثل الدراسة الكلاسيكية للمدخل البنيوي في دراسة **بارنغتون مور**(Barington Moore) الذي قدم محاولة لتفسير اختلاف المسار السياسي الذي اتخذته إنجلترا والولايات المتحدة (مسار الديمقراطية الليبرالية) عن المسار الذي اتبعته اليابان و ألمانيا (مسار الفاشية) عن مسار الصين وروسيا (الثورة الشيوعية).  
 واستندت مقاربة **مور** ليس بناء على مبادرات النخب وإنما في إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة ثلاث منها طبقات اجتماعية وهي: الفلاحين، طبقة ملاك الأراضي(أرستقراطية الأرض)، البرجوازية الحضرية والبنية الرابعة هي الدولة، وتوصل إلى أن شكل الديمقراطية الليبرالية كان نتيجة لتفاعل مختلف هذه البنى.

وبالنظر لإغفال تحليلات **مور** دور العلاقات والتفاعلات الدولية وعبر القومية بما في ذلك الحرب، ولذا فقد قام **ديتريك روشماير** وزملاؤه بتدارك هذا النقص، وضمنوا هذه العوامل في تحليلاتهم.  
مما سبق يتضح أن المدخل البنيوي يركز على أن مصدر عملية التحول الديمقراطي هو ذلك التفاعل بين مختلف بنى القوة والسلطة، وتختلف طبيعة هذا التفاعل من نظام لآخر ومن بلد لآخر.